قمة في باريس حول أوكرانيا.. تبحث إنشاء «قوة مشتركة»

ستارمر: بوتين غير جدي ووعوده حول السلام فارغة

ماكرون وزيلينسكي

رجال شرطة وإسعاف أمام مبنى دمره هجوم بمسيرة روسية في زاباروجيا

«وكالات» : بالتزامن مع المساعي الأمريكية لإرساء ومناقشة اتفاق سلام بين روسيا وأوكرانيا بعد 3 سنوات على الحرب، شهدت باريس، أمس الخميس، قمة أوروبية شارك فيها نحو 20 دولة.

أما الهدف فمناقشة اقتراح فرنسي يهدف إلى إنشاء قوة أوروبية مسلحة قد تنشر على الأراضي الأوكرانية من أجل الرد على أي هجوم روسي جديد.

وكان الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون الذي بدأ في استقبال المشاركين بالقمة، أشار إلى أن القوة المقترحة قد يتم نشرها في مدن أوكرانية مهمة بالتزامن مع اتفاق سلام محتمل، ويمكنها «الرد» إذا شنت موسكو هجوما جديدا. وقال «إذا كان هناك عدوان عام جديد على الأراضي الأوكرانية، فستكون هذه الجيوش، في الواقع تحت الهجوم، وبالتالي ستخضع للأطر المعتادة للاشتباك».

في حين شدد مستشار رفيع للرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي على أن بلاده تحتاج من الاتحاد الأوروبي القيام بمساهمة «جديّة» عبر تأمين قوات جاهزة للقتال، لا قوات لحفظ السلام فحسب، بعد انتهاء الحرب مع روسيا.

علما أن المسؤول عن عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة كان استبعد قبل يومين احتمال نشر قوات لحفظ السلام في أوكرانيا بتفويض أممي، قائلاً إنه أمر «نظري جداً» في هذه المرحلة.

ويقود ماكرون، إلى جانب رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر، جهودا لحشد تحالف من الدول المستعدة لدعم نشر قوة عسكرية في أوكرانيا، بهدف تأمين سلام دائم ومنع روسيا من شن هجوم جديد على البلاد.

من جهة أخرى جدد رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر، أمس الخميس، انتقاداته للرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

وندد ستارمر بما وصفه بـ»الوعود الفارغة» لبوتين بشأن اتفاق محتمل لوقف إطلاق النار.

كما أضاف قبيل اجتماع حلفاء أوكرانيا في العاصمة الفرنسية، أن بوتين وعلى عكس الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، أظهر عدم جديته في محادثات السلام.

كذلك اعتبر أن «الرئيس الروسي يتلاعب بوقف إطلاق النار المتفق عليه في البحر الأسود، بينما يواصل شن هجمات مدمرة على الشعب الأوكراني»، وفق قوله.

وكان مسؤولون روس وأوكران التقوا في العاصمة الرياض قبل أيام واتفقوا على هدنة بحرية في البحر الأسود من أجل استئناف حركة الشحن من قبل الجانبين، ووقف استهداف منشآت الطاقة.

إلا أن الهجمات بين القوات الروسية والأوكرانية استمرت، وسط تبادل للاتهامات.

في حين تبحث عدة دول أوروبية سبلا من أجل دعم كييف في حال تم التوصل إلى اتفاق سلام مع موسكو، لاسيما في ظل المساعي الأمريكية المتسارعة في هذا المجال.

ومن بين تلك الوسائل المقترحة، تشكيل قوة عسكرية أوروبية مشتركة تنتشر على الأراضي الأوكرانية، من أجل الرد على أي هجوم جديد محتمل من قبل القوات الروسية.

من ناحية أخرى أعلنت وزارة الدفاع الروسية الأربعاء تدمير 9 طائرات مسيرة أوكرانية خلال الليل، منها اثنتان فوق البحر الأسود، في حين قالت أوكرانيا إنها أسقطت أكثر من 50 مسيرة روسية هاجمتها، ويأتي ذلك بعد أقل من 24 ساعة على إعلان البلدين على وقف إطلاق النار البحري لتأمين الملاحة فوق البحر الأسود، وعلى الأهداف التي يجب عدم ضربها.

وقال وزارة الدفاع الروسية في بيان «خلال الليلة الماضية، دمرت منظومات الدفاع الجوي المناوبة 9 طائرات مسيرة أوكرانية، من بينها 5 طائرات مسيرة فوق أراضي مقاطعة بيلغورود، ومسيرتين فوق أراضي مقاطعة كورسك، ومسيرتين فوق البحر الأسود»، بحسب ما ذكرته وكالة سبوتنيك الروسية للأنباء.

وتعلن وزارة الدفاع الروسية عدد المسيرات التي جرى تدميرها فقط، وليس عدد المسيرات التي أطلقتها أوكرانيا. ولا تبلغ أبدا عن الأضرار المحتملة، ولم تبلغ عن إصابات في البحر الأسود أو أهداف في منشآت الطاقة.

وتوصلت الولايات المتحدة الثلاثاء إلى اتفاقيتين منفصلتين مع أوكرانيا وروسيا لوقف هجماتهما في البحر الأسود واستهداف منشآت الطاقة، مع موافقة واشنطن على الضغط لرفع بعض العقوبات عن موسكو.

ولم يتضح وقت وكيفية دخول اتفاقيتي البحر الأسود حيز التنفيذ. كما لم يتضح ما إذا كانت المسيرات موجهة نحو أهداف بالبحر الأسود أم كانت تحلق فوقه فقط.

من جهته، قال حاكم منطقة بيلغورود الحدودية الروسية، فياتشيسلاف غلادكوف، في ساعة مبكرة من صباح الأربعاء إن هجوما بطائرات مسيرة أوكرانية خلال الليل أدى إلى إصابة مدني وتسبب في أضرار طفيفة بأحد الأبنية السكنية، وأضاف أنه تم نقل المدني إلى المستشفى مصابا بجروح في الرأس.

في المقابل أعلنت القوات الجوية الأوكرانية أن روسيا هاجمت أوكرانيا ليلا بـ117 مسيرة تم إسقاط 56 منها.

وضمن أحداث الثلاثاء، وبالتزامن مع محادثات الهدنة بين أوكرانيا وروسيا التي توسطت فيها أميركا، أدى هجوم صاروخي روسي على مدينة سومي بشمالي شرقي أوكرانيا إلى إصابة قرابة 90 شخصا بينهم 17 طفلا، وفق ما أعلن الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي.

في حين قال الحاكم الروسي لمنطقة لوغانسك إن 6 قتلوا في المنطقة الواقعة بشرقي أوكرانيا في قصف مدفعي أوكراني، مشيرا إلى أن بينهم 3 صحفيين.

وأكدت وسائل الإعلام المعنية مقتل صحفييها في الهجوم. وقال مسؤول روسي آخر إن الجيش الأوكراني استهدف الصحفيين. ولم يصدر أي تعليق بعد من المسؤولين الأوكرانيين.

وكان الكرملين أعلن –في بيان– أن روسيا لن تستهدف أي منشآت طاقة في أوكرانيا خلال هدنة لمدة 30 يوما، مشيرا إلى أن ذلك يشمل المصافي النفطية وخطوط الأنابيب ومحطات الضخ ومنشآت تخزين النفط والغاز ومحطات الطاقة والمحطات الفرعية ومحطات الطاقة النووية والطاقة الكهرومائية.

من جانبها، وافقت أوكرانيا أيضا على هذه الهدنة الجزئية، لكنها شددت على ضرورة الاتفاق على موعد بدء التنفيذ وآليات المراقبة من قبل جميع الأطراف. وفي الفترة الأخيرة، تسببت الهجمات الأوكرانية على مصافي النفط الروسية في مشاكل لموسكو.

كما اتفق البلدان على وقف إطلاق النار البحري لتأمين الملاحة في البحر الأسود، وفقا لبيانين للبيت الأبيض نشرا الثلاثاء. وجاء في البيانين أن الجانبين اتفقا على ضمان سلامة الشحن المدني ووقف العنف ومنع استخدام السفن التجارية لأغراض عسكرية.

مجلس الوزراء

على دولة الكويت، نعم الأمن والأمان والتقدم والرخاء والازدهار، في ظل القيادة الحكيمة لصاحب السمو أمير البلاد، وسمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد.

جاء ذلك خلال الاجتماع الأسبوعي الذي عقده مجلس الوزراء أمس الأول «الأربعاء»، برئاسة رئيس مجلس الوزراء بالإنابة وزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف.

من جهة أخرى، وبمناسبة قرب حلول عيد الفطر السعيد رفع مجلس الوزراء إلى مقام صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد، وإلى سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد، وإلى الشعب الكويتي الكريم والمقيمين، أسمى آيات التهاني والتبريكات، سائلا المولى العلي القدير، أن يعيد هذه المناسبة الكريمة، على وطننا العزيز، وعلى الأمتين العربية والإسلامية، بالخير واليمن والبركات.

من جهة أخرى شدد مجلس الوزراء على ضرورة تطبيق القانون بحق كل من يثبت تورطه أو مخالفته للقرارات واللوائح والأنظمة المعمول بها، مؤكدا دعمه ومساندته لوزير التجارة والصناعة خليفة العسكر، إزاء ما اتخذه من إجراءات قانونية، بشأن الواقعة التي حصلت مؤخرا لعروض السحوبات التجارية لمهرجان التسوق، وما شابها من شبهات.

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس، إلى الإحاطة التي قدمها وزير التجارة والصناعة خليفة العجيل، حول الإجراءات التي اتخذتها وزارة التجارة والصناعة، في هذا الشأن، والتي أشار من خلالها، إلى قيامه بإحالة الواقعة إلى النائب العام، متضمنة كافة المعلومات بشأن الشبهات التي أثيرت أثناء السحوبات، مؤكدا حرص وزارة التجارة والصناعة على تطبيق القانون، من خلال التواصل مع الجهات الأمنية وجهات التحقيق، لتزويدها بالمستجدات والمعلومات المتعلقة بالواقعة، لضمان تعزيز ثقة المستهلكين وجمهور المتعاملين إزاء جميع إجراءات وأعمال الوزارة.

وشدد العجيل على أن وزارة التجارة والصناعة لا يمكنها بأي حال من الأحوال، التهاون مع أي تجاوزات، قد تمس بثقة المستهلك، أو تسيء بمصداقية إجراءات وأعمال الوزارة.

إلى ذلك رحب رئيس مجلس الوزراء بالإنابة وزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف، بوزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة الدكتور صبيح المخيزيم، بمناسبة صدور مرسوم بتعيينه في منصبه الجديد، شاكرا له مشاركته بتحمل مسؤولية العمل الوزاري، في هذه المرحلة المهمة، منوها بالتوجيهات السديدة لصاحب السمو أمير البلاد، وسمو ولي العهد، بعد أداء الوزير الجديد اليمين الدستورية، متمنيا له التوفيق والسداد.

كما استعرض مجلس الوزراء عددا من المواضيع المدرجة على جدول الأعمال وقرر الموافقة عليها كما قرر إحالة عدد منها إلى اللجان الوزارية المختصة، لدراستها وإعداد تقارير بشأنها، لاستكمال الإجراءات الخاصة لإنجازها.

الزين الصباح

ضمان عدم تحمل الولايات المتحدة أو دافعي الضرائب الأمريكيين، أية أعباء مالية في حرب تحرير دولة الكويت.

وأشارت في هذا الصدد إلى أن المساهمات من الكويت والحلفاء لم تغط فقط كافة التكالي،ف بل ولدت أيضا فائضا ماليا كبيرا مما يعكس الطبيعة الاستثنائية لهذا النهج.

أضافت السفيرة الزين الصباح أن روح التعاون الدولي امتد لما بعد الحرب، مستشهدة بجهود مكافحة الحرائق الضخمة الناجمة عن حرائق آبار النفط الكويتية التي أضرمت عمدا خلال حرب الخليج.

تتمات

وأكدت أن صمود دولة الكويت وريادتها لعبا دورا حيويا في إنجاح واحدة من أكبر عمليات إطفاء الحرائق في التاريخ وأكثرها فعالية، مشيدة بالجهود الاستثنائية لرجال الإطفاء والهندسيين واختصاصيي النفط الكويتيين الذين عملوا بلا كلل إلى جانب فرق دولية لمكافحة الحرائق، وأظهروا مهارات استثنائية وتصميما وابتكارا في واحدة من أكثر عمليات مكافحة الحرائق تعقيدا على الإطلاق.

وأشارت إلى أن استجابتهم السريعة إلى جانب خبرتهم أسهمت في حماية موارد الكويت الحيوية وتسريع عملية تعافي قطاع النفط.

وفيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية أكدت الشيخة الزين الصباح التزام دولة الكويت بسياسات السوق المفتوحة المؤيدة لقطاع الأعمال، مشيرة إلى أن الكويت تحافظ على أحد أدنى معدلات التعرفة الجمركية عالميا بنسبة ثابتة قدرها 5 في المئة لجميع الشركاء التجاريين بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة.

كما شددت على أن دولة الكويت «لا تفرض تعريفات حمائية على المنتجات الأمريكية والعديد من السلع خاصة المستوردة لغايات العمليات العسكرية الأمريكية معفاة بموجب القوانين الوطنية والاتفاقيات الاقتصادية».

من جهته رحب الوزير الأمريكي حسب البيان بتلك الإجراءات، مشيدا بانفتاح دولة الكويت كعامل رئيسي في تعزيز العلاقات الاقتصادية المستقبلية.

الطبطبائي أحال

الوزارة ماضية في تطبيق أعلى معايير الشفافية والنزاهة، وأن القانون سيأخذ مجراه دون استثناءات وأي تجاوز أو إخلال بالمسؤولية لن يواجه إلا بالحزم والمساءلة، مشددا على أن لا أحد فوق القانون «وسنواصل تنفيذ الخطة الإصلاحية لتحقيق الأهداف المنشودة، والقضاء على كل أوجه الفساد، سواء كان إداريا أو ماليا أو تعليميا إن وجد».

وذكر أن «التربية» تضع في أولوياتها بناء منظومة تربوية متكاملة، ترتكز على الكفاءة والعدالة والعمل المؤسسي السليم، بما يضمن توفير بيئة تعليمية نزيهة، مبينا أن الوزارة لن تتهاون في محاسبة كل من يثبت تورطه أو يتهاون في أداء الأمانة، «حيث إن المرحلة الحالية تتطلب الحزم، والضرب بيد من حديد، على كل من تسول له نفسه المساس بمصلحة الوطن».

وأفاد بأن «التربية» ستواصل مسيرتها في معالجة مواطن الخلل ومحاسبة التجاوزات بكل شفافية، ولن تتردد لحظة في اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المال العام، وصون أمانة التعليم، لافتا في الوقت ذاته إلى أن الوزارة تعمل بالتنسيق مع مختلف الجهات المعنية، على تعزيز نظم الرقابة الداخلية، وضمان عدم تكرار المخالفات التي قد تؤثر على سير العملية التعليمية.

وأكد الوزير الطبطبائي أن المساءلة ليست خيارا، بل واجب وطني تفرضه الأمانة وتدعمه الإرادة السياسية، موضحا أن أي عملية تطوير في قطاع التعليم لن يكتب لها النجاح، ما لم تبن على أسس من النزاهة والانضباط والمحاسبة العادلة، وشدد كذلك على مواصلة الوزارة جهودها في تعزيز الشفافية وترسيخ مبادئ العدالة لضمان مستقبل تعليمي مشرق للأجيال القادمة.

ودعا جميع العاملين في مختلف قطاعات «التربية»، إلى تحمل مسؤولياتهم الوطنية والمهنية، والمساهمة الفعالة في تحقيق رؤية الوزارة الإصلاحية، مبينا أن الارتقاء بالتعليم مسؤولية جماعية تتطلب تضافر الجهود والعمل بروح الفريق الواحد، لتحقيق الأهداف المنشودة، والارتقاء بالمنظومة التعليمية إلى أعلى المستويات.

في السياق أفادت وزارة التربية في بيان لها بأن المخالفات التي تم رصدها، في عدد من الملفات التي جرى بحثها، شملت استخدام السلطة الوظيفية لتحقيق منافع شخصية، والاستيلاء على المال العام دون وجه حق، إضافة إلى التزوير في أوراق رسمية ووجود تجاوزات مالية وإدارية تخالف القوانين واللوائح المنظمة للعمل في وزراة التربية.

وذكرت الوزارة أنه تم تقديم كل المستندات المتعلقة بشبهات الفساد المالي والإداري المرصودة، وإرفاقها مع كل ملف على حدة، ليتسنى للجهات المعنية اتخاذ الإجراءات اللازمة، وتمكين القضايا من أخذ مجراها القانوني بكل شفافية ونزاهة.

وأشارت إلى أنه يجري حاليا تدقيق وبحث ملفات أخرى جديدة تتعلق بشبهات فساد، ويتم التعامل معها وفق الإجراءات القانونية المعمول بها في وزارة التربية، وفي حال ثبوت المخالفات سيتم تحويلها إلى النيابة العامة.

«النيابة» : حجز

وبينت النيابة في بيان رسمي لها على منصة X، أن هذه الإجراءات الحاسمة، تأتي على خلفية ما تم تداوله مؤخرا عبر مواقع التواصل الاجتماعي، حول تورط موظف عام مختص في وزارة التجارة والصناعة الذي يشغل منصب المشرف على السحوبات الخاصة بمهرجان الكويت للتسوق «يا هلا».

وأشارت إلى أن التحقيقات أظهرت أن الموظف استغل منصبه للقيام بعمليات تحايل وتلاعب ممنهجة، في السحوبات الأسبوعية على الجوائز المقدمة من الشركة الراعية للمهرجان، الذي يجري تحت إشراف كل جهات الدولة المعنية، بالتعاون مع عدد من المتهمين الآخرين، بعضهم غادر البلاد فور انكشاف أمرهم.

وأكملت النيابة «في خطوة استثنائية وسريعة، أصدر النائب العام تعليماته بتشكيل فريق تحقيق متكامل باشر عمله منذ اللحظة الأولى من كشف القضية، وذلك بالتعاون الوثيق مع الجهات المعنية في وزارة الداخلية».

ولفتت إلى أنها تمكنت من استصدار عدة أوامر قبض وتفتيش شملت 6 متهمين، بالإضافة إلى إصدار ثلاثة أوامر قبض دولية بحق متهمين آخرين فروا إلى خارج البلاد، وقد تم تعميم أسمائهم على قوائم المطلوبين دوليا لملاحقتهم وتسليمهم لدولة الكويت لاستكمال التحقيقات معهم.

وتابعت أنه خلال عمليات التفتيش، التي شملت مساكن ووسائل نقل المتهمين، تم ضبط كميات كبيرة من المقتنيات الثمينة شملت أساور وعقودا ذهبية وساعات وأقلاما فاخرة ومبالغ نقدية، يشتبه أن لها صلة بالجرائم المرتكبة، كما ضبطت مستندات وأجهزة كمبيوتر محمولة وهواتف نقالة تحتوي على دلائل قاطعة على عمليات التلاعب والتزوير المرتبطة بالسحوبات المجانية بمهرجان الكويت للتسوق (يا هلا) وسحوبات أخرى سابقة مرتبطة بشركات أخرى.

وذكرت أنه على إثر هذه الأدلة الدامغة باشرت استجواب المتهمين الذين اعترفوا بتفاصيل دقيقة عن أساليبهم الإجرامية والآليات التي استخدموها للتلاعب والتزوير والرشوة بالتنسيق المسبق فيما بينهم. وبمواجهتهم بالمضبوطات والأدلة المتوافرة، اعترفوا بارتكابهم هذه الجرائم بشكل مفصل ودقيق.

وبينت النيابة أنه لضمان السيطرة الكاملة على أدلة القضية، أصدرت أوامرها بالتحفظ على كل أموال المتهمين المودعة في البنوك المحلية والدولية والاستعلام عن حساباتهم وتحويلاتهم المالية، مع الطلب من شركات الصرافة تزويدها بكشوفات تفصيلية عن تعاملاتهم المالية.

وأضافت أنها أرسلت أجهزة الكمبيوتر والهواتف النقالة المضبوطة إلى الإدارة العامة للأدلة الجنائية ـ قسم مكافحة جرائم الحاسوب لفحصها وتحليل بياناتها، وتقديم تقارير شاملة ودقيقة حول محتوياتها ودلالاتها.

وأشارت إلى أنها تواصل إجراءاتها بشكل متسارع، حيث تم طلب الموظفين المختصين لدى جهات الدولة المختلفة لسؤالهم حول كل أبعاد هذه الواقعة.

وزادت أنها طلبت كذلك تحريات تكميلية حول وقائع أخرى اعترف بها المتهمون أثناء التحقيقات، مما يفتح الباب أمام الكشف عن خيوط جديدة وتوسيع نطاق التحقيقات لتشمل متورطين محتملين آخرين.

وانتهت النيابة بقولها إن هذه القضية الضخمة التي هزت البلاد كشفت عن شبكة إجرامية معقدة حاولت استغلال الثغرات لتحقيق مكاسب غير مشروعة على حساب أموال الدولة والمصالح القومية الاقتصادية، ما يدفع النيابة العامة لمتابعة التحقيقات بكل حزم ودقة لتحقيق العدالة وتقديم المتورطين إلى القضاء.

سلامٌ هي

ويجتهد المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها في تحري خير ليلة القدر، خلال العشر الأواخر من رمضان ولاسيما في الليالي الوترية، امتثالا لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم «تحروا ليلة القدر في الوتر من العشر الأواخر من رمضان».. والليالي الوترية ليالي 21 و23 و25 و27 و29 من الشهر الكريم.

وزير خارجية مصر

فقد أكد أنه تم الاستقرار على أعضاء اللجنة غير الفصائلية المعنية بإدارة غزة، والتي ستستمر لمدة ستة أشهر.

وشدد على أن جهود بلاده مستمرة لتثبيت اتفاق وقف إطلاق النار وتنفيذه بمراحله الثلاث، مطالبا كافة الأطراف الالتزام ببنوده.

إلى ذلك، أعرب عبد العاطي، في حديث لمجلة «الأهرام العربي» ينشر اليوم الجمعة، عن أمله في أن تسفر الجهود عن تقدم واحتواء التصعيد الراهن الذي يحمل مخاطر عديدة ويقوض السلام والاستقرار في المنطقة.

كما أشار إلى أن مصر ستستمر في الانخراط مع الإدارة الأميركية فيما يتعلق بتفاصيل خطة إعمار القطاع وسبل التنفيذ، وتنتظر أن يسهم مؤتمر إعادة إعمار غزة في الخروج بآليات وتعهدات واضحة بعد تأييد المجتمع الدولي للخطة المصرية العربية.

أما حول رؤية مصر لمستقبل العلاقات مع أميركا في ظل إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، فأوضح أن البلدين يتمتعان بشراكة استراتيجية قوية ممتدة لأكثر من أربعة عقود، تقوم على تعاون بناء بين المؤسسات، وتشمل مختلف المجالات الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، والأمنية، والثقافية. وأكد أن هذه الشراكة عابرة للحزبين، وتستند إلى مصالح استراتيجية وسياسية متبادلة، تعزز الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط.